

المشاركون ويوصون بإعداد وتصميم إطار تنموي شامل تحقيقاً للتكامل

اختتام الحلقة النقاشية حول الفقر ومقاييسه بدول مجلس التعاون الخليجي



يرعاية معالي الأستاذ / عبد الكريم إسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي

تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (القطاع الاجتماعي) حلقة نقاشية حول

(الفقر ومقاييسه المختلفة بدول مجلس التعاون)

في ضوء الأهداف التنموية 2008

خلال الفترة من 8 - 8 / مايو 2008

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أن الإجراءات المتخذة لتبسيط وتسوية بدء الأعمال التجارية تعد جزءاً من منظومة التدابير والمعالجات الحكومية الهادفة إلى تحسين ظروف ومقومات البيئة الاستثمارية في اليمن. وأشار الوزير المتوكل في ورشة العمل الخاصة بمناقشة مستجدات مشروع تسهيل بدء الأعمال التجارية في اليمن التي نظمتها أمس بصنعاء وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية .. أشار إلى أهمية هذا المشروع في تقليص الوقت والكلفة اللازمين لبدء الأعمال التجارية، وتشجيع الأعمال الجديدة للمحلين والإجانب.

وأكد مؤكداً أن ذلك ستعكس بشكل إيجابي ومباشر على سوق العمل في اليمن، وتوفير الآلاف من فرص العمل بما يدفع بعجلة الاقتصاد الوطني ويساهم في تحسين دخل الفرد وتطوير قدراته الاقتصادية، إضافة إلى زيادة إيرادات الخزينة العامة.



عشرة على اعتبار أوراق العمل والابحاث المقدمة في الحلقة استعداداً تحضيرياً لعقد القمة الاقتصادية والاجتماعية والمقرر ان تنظمها جامعة الدول العربية مطلع عام 2009م بالكويت. كما عرضت التوصيات عدداً من الرؤى للمعالجات المقترحة للتخفيف من الفقر وتشجيع الجهود البحثية والإسهامات العلمية نحو دراسة قضاياها استناداً إلى معرفة التجارب الدولية والعربية والخليجية الرائدة في هذا المجال. وفي ختام الحلقة النقاشية أوضحت كلمات وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبد الحكيم وعن

المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي حافظ سالم وعن المشاركون الدكتور / يحيى بن بدر المعولي أهمية الحلقة النقاشية في تدارس المنهجيات والأساليب المختلفة لقباضة الفقر ومستويات المعيشة في دول المجلس السبع في ضوء الأهداف التنموية للألفية ومحاولة التوصل إلى معايير ومقاييس مشتركة لقياس مستوياته بدول المجلس. وثمنت الكلمات التحضير المشرف لبلدان الحلقة النقاشية القطرية التي احتضنت ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي والعمل والمهتمين .

في ورشة العمل الخاصة بمناقشة مستجدات تسهيل بدء الأعمال التجارية

المتوكل : تسهيل الأعمال التجارية جزء من المعالجات الحكومية الهادفة تحسين مقومات البيئة الاستثمارية في اليمن

ولفت الوزير إلى ان مشروع تسهيل إجراءات بدء الاعمال التجارية يستهدف تحسين بيئة العمل تحديدا، ومنهج الاستثمار بشكل عام في إطار خطط الحكومة لتطوير هيكلها الاقتصادي وتحديث نظامها الإداري بهدف تحقيق التنمية وتحسين معيشة المواطن. وتطرق وزير الصناعة والتجارة إلى الإجراءات الحكومية المتخذة لتحسين بيئة الأعمال، وخلق أرضية خصبة لجذب الاستثمارات ترجمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، من خلال التعاون مع العديد من المنظمات الدولية.. مشيدا بوجاهة التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال الأخرى. وقال المتوكل أن وزارته وبالتعاون مع البرنامج الامماني للامم المتحدة تعمل على أتمتة الخدمات التي تقدمها نظام معلوماتي حديث يتصف بالمرونة، لتمكين طالبي الخدمة من اكتمال معاملاتهم عبر شبكة الانترنت. واستعرض الخطوات التي قطعتها الوزارة

في مشروع اعادة هيكلتها، بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة واستيعاب دورها في إطار اقتصاد السوق، وكذا الاجازات التي تحققت بين أنشطة نظام النافذة الواحدة وما حققه من نتائج ايجابية. وكشف الوزير المتوكل عن اعتراف الوزارة انشاء وحدة خاصة لتلقي شكاوى المستفيدين من خدمات الوزارة بهدف توفير آلية واضحة تستوعب اية شكاوى او ملاحظات لتطوير العمل. مبينا انه سيتم استكمال ادخال كافة بيانات الاسماء التجارية الكترونيا. وبين أن الوزارة أصدرت مؤخراً دليل للخدمات لتمكين طالبي الخدمة من معرفة الخدمات التي يمكنها تقديمها في مجالها على أليات تسهيل بدء الأعمال التجارية، والوسائل المتاحة لذلك، وكذا أهمية تسهيل الإجراءات لجذب الاستثمارات المحلية والإجانبية. حضر الورشة عدد من المسؤولين في وزارة الصناعة والتجارة، وممثلي القطاع الخاص.

في تقرير رسمي حديث :

جهود حكومية لإبقاء معدل البطالة نهاية 2010 في حدود 12٪



استهدفت تحقيق معدل نمو اقتصادي طموح يبلغ 7.1% بالمائة في المتوسط خلال السنوات 2006 - 2010م من خلال تحفيز النمو في القطاعات الحقيقية، وخاصة في القطاعات الواعدة، ليصل معدل النمو الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى 10.1% بالمائة في المتوسط خلال سنوات الخطة، وكذا زيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية إلى 62 بالمائة من الاستثمار الإجمالي، وتحفيز الاندماج القومي ليبلغ 21 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. ولفت التقرير إلى ارتفاع إجمالي الاستثمارات الخليجية المباشرة في اليمن بحوالي «341ر4» بالمائة حتى مطلع العام المنصرم. وأشار إلى أن الاستثمارات السعودية مثلت الجزء الأكبر من حيث التكلفة الاستثمارية للاستثمارات الخليجية بنسبة «85ر6» بالمائة خلال الفترة (1992 - 2006) فيما حققت الاستثمارات الإماراتية المرتبة الثانية بنسبة «13ر9» بالمائة تقريبا من إجمالي التكلفة الاستثمارية للاستثمارات الخليجية خلال الفترة نفسها. وحول انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد اليمني أشار التقرير إلى أن التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية انعكست بصورة متفاوتة على الاقتصاد اليمني، حيث أدى استمرار ارتفاع كل من النمو الاقتصادي العالمي وأسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار النفط اليمني المصدر من «51ر5» دولار ليصل إلى عام 2005 إلى «63ر0» دولار للبرميل في عام 2006 وبالتالي ارتفاع قيمة صادرات النفط اليمني من «31ر1» مليار دولار إلى 4 مليارات دولار خلال الفترة نفسها.

في المقابل انعكس ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمعادن عالميا على معدل التضخم في اليمن إلى جانب العوامل الأخرى مثل زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الأجور، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم (الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بدون الفات من «41ر6» بالمائة إلى «25ر5» بالمائة كمتوسط الفترة خلال عامي 2005 و2006، ومن «20ر2» بالمائة إلى «22ر0» بالمائة في نهاية الفترة.

خلال العام المنصرم :

« 11 » ملياراً و« 75 » مليون ريال إيرادات مؤسسة التأمينات

ملين ريال كودائع مالية وودائع دولارية. كما بلغ إجمالي القروض للموظفين والمتقاعين والقروض التجارية 110 ملايين دولار، فيما بلغ إجمالي المساهمات المالية في عدد من البنوك والشركات والمشاريع الاستثمارية ثلاثة مليارات و383 مليون ريال. وأفاد التقرير أن إجمالي النفقات التأمينية عام 2007م ارتفع إلى قرابة 905 ملايين ريال بزيادة تقارب 187 مليون ريال عن عام 2006م وبنسبة نمو قدرها 26 بالمائة في حين بلغ إجمالي النفقات الإدارية 575 مليون ريال بزيادة 68 مليون ريال عن عام 2006م وبنسبة نمو 13 بالمائة. وبين التقرير ان نسبة النفقات الإدارية والتأمينية انخفضت إلى 13.36 بالمائة مقارنة بـ14.1 بالمائة عام 2006م. وتمثلت تلك النسبة في انخفاض نسبة النفقات الإدارية من 5.86 بالمائة إلى 5.19 بالمائة عام 2007م وانخفاض النفقات التأمينية إلى إجمالي الإيرادات من 29.8 بالمائة إلى 17.1 بالمائة. وأفاد التقرير بأن عدد أصحاب المنشآت والمستقلين لحسابهم المسجلين لدى المؤسسة بلغ حتى نهاية العام 2007م نحو 741 ألف منشأة بزيادة قدرها 366 ألف منشأة عن عام 2006م بمعدل نمو 15 بالمائة فيما بلغ عدد المؤمن عليهم المستمرين حتى ديسمبر 2007 قرابة 105 آلاف مؤمن عليه بزيادة قدرها 11 ألفاً و946 مؤمناً عليه بمعدل نمو 13 بالمائة عن ديسمبر 2006.

تكريم الطالبات المتفوقات والأمهات المثاليات بتعز

المحافظة لإحداث التفوق الدراسي بما يعود على الوطن بالخير. إلى ذلك أكدت مديرة المدرسة الأستاذة وفاء عبد الحليم ان مدرسة الشهيد زيد الموشكي بتعز إن تعز بتفوق المتفوقات فيها وحصولهن على مراكز متقدمة من العشرة الأوائل بالجمهورية لمرات متتالية بالإضافة إلى حصول الطالبات سمية صالح العوسجي على المركز الأول في المسابقة الدولية للقرآن الكريم بالشارقة وذلك إيماناً بجهود الطالبات والإدارة المدرسية ودعم قيادة المحافظة. وقد تحللت اللجنة عدد من الأناشيد المعبرة عن المناسبة ثم جرى تقديم الشهادات التقديرية للطالبات والأمهات المثاليات، بالإضافة إلى الهدايا الرمزية.

كما تخللها نقاشات مستفيضة من قبل المشاركون ركزت في مجملها على أليات تسهيل بدء الأعمال التجارية، والوسائل المتاحة لذلك، وكذا أهمية تسهيل الإجراءات لجذب الاستثمارات المحلية والإجانبية. حضر الورشة عدد من المسؤولين في وزارة الصناعة والتجارة، وممثلي القطاع الخاص.

في ورشة نظمتها مركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان

مناقشة المسودة النهائية لتقرير أوضاع المرأة اليمنية للعامين المنصرمين

عامين في جمع المعلومات والرصد الكامل لأوضاع المرأة والأنشطة والفعاليات والنواتج والمحاضرات والحوارات في جميع المحافظات التي قام الباحثون بجمعها من الجهات والوزارات واللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن والصحافة ومواقع الانترنت ودراسات مراكز الأبحاث الأخرى، والنزول الميداني للباحثين. وقالت - برغم صعوبات الحصول على المعلومات والإرقام الدقيقة استطعن بكثرة البحث ومصادر المعلومات الحصول على بيانات وارقام واستنتاجات دقيقة للتقرير الذي سيكون عند صدوره إضافة حقيقية وتوعية للمكتبة اليمنية والجمع وسيدفع بأمرأة للامام في رسم مكانتها ودورها الحقيقي في المجتمع والاوضاع بدورها التنموي». وفتت عضو الهيئة الاستشارية للمركز إلى ان هذا التقرير لن يعكف عند الدراسات ووضع الرؤى والمعالجات وانما ستعقب صدوره المتضمنة توصيات ورؤى مستقبلية لرفع مستوى وعي المرأة بحقوقها واهمية مكانتها في المجتمع. وذكرت عضو الهيئة الاستشارية لمركز الجزيرة لدراسات حقوق الانسان الدكتورة بليغيس ابوصبح لوكاله الانباء اليمنية (سبأ) ان المركز يعزز إصدار هذا التقرير بصفة دورية مستمرة لتشخيص أوضاع المرأة والاهتمام بقضاياها، ومساندة الجهود المبذولة لجعلها شريكاً فاعلاً في صناعة القرار. وأكدت الدكتورة ابوصبح ان هذا التقرير الذي سيصدر خلال الفترة القريبة القادمة يعد وضع اللبسات الأخيرة، هو خلاصة بحثية علمية ودراسة استمرت على مدى

بتكلفة تجاوزت ملياري ريال

تكريم "75" موظفاً وموظفةً من العاملين في البنك الأهلي اليمني بعدن



معيشة الموظفين واستقرارهم من خلال إعطائهم كافة الحقوق التي يستحقونها منها الرأبعية والصحية والاجتماعية والتربوية لتعزيز العلاقة بين قيادة البنك والعاملين فيه باعتبارهم أسرة واحدة هدفها هو خدمة هذا البنك الذي يعد بيت الجميع. كما أقيمت في الحفل العديد من الكلمات من قبل ممثل التعاون العاملين في البنك عارف مصطفى وكلمة اتحاد النقابات العمالية بعدن خلدون الشايف وكلمة المكرمين والمكرمات عبرت جميعها عن تقديرها لهذا التكريم الذي يعد تكريماً لكافة الموظفين والعاملين في البنك وقيداته والذي يعد خطوة إيجابية في تشجيعهم لبذل المزيد من العطاء المتميز. مشيراً إلى أن البنك حقق أرباحاً خلال السنوات العشر الماضية بلغت عشرين مليار ريال كما يبلغ رأس ماله حالياً (15) مليار ريال. وأضاف أن قيادة البنك تسعى دائماً إلى تحسين مستوى

تاريخية كان لها الفضل في قيام هذا الصرح المصرفي الكبير الذي يحتل اليوم مركز الصدارة بين البنوك الأخرى في الخدمة المتميزة. مشيراً إلى أن البنك حقق أرباحاً خلال السنوات العشر الماضية بلغت عشرين مليار ريال كما يبلغ رأس ماله حالياً (15) مليار ريال. وأضاف أن قيادة البنك تسعى دائماً إلى تحسين مستوى